

ورقة بحثية مقدمة قصد المشاركة في الملتقى العلمي الدولي لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم  
التسيير لجامعة أدرار حول  
" إدارة الأزمات في الوطن العربي - الواقع و التحديات - "

الجزائر ، 09-10 ديسمبر 2015.

تحت عنوان:  
التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية للأزمات المالية



المشاركة ضمن المحور الأول: الأسس النظرية حول مفهوم الأزمات و أسباب ظهورها  
من إعداد:

المشارك الأول	
الاسم الكامل	كمال رزيق
المؤهل العلمي	أستاذ التعليم العالي
الوظيفة	أستاذ دائم بجامعة البليدة 2 - الجزائر
البريد الإلكتروني	<a href="mailto:kamel_rezig@yahoo.fr">kamel_rezig@yahoo.fr</a>
المشارك الثاني	
الاسم الكامل	سهام مداور
المؤهل العلمي	سنة رابعة دكتوراه
الوظيفة	أستاذة مؤقتة بالمركز الجامعي لتبليزة - الجزائر
البريد الإلكتروني	<a href="mailto:sm_medaouar@yahoo.fr">sm_medaouar@yahoo.fr</a>

## The abstract

This paper aims to highlight the economic and social costs caused by financial crises where the economic costs of financial crises appear in low and losses in production , declining economic growth high rates of inflation , decline in the volume of exports and international reserves , lack of funding in addition to the financial costs incurred by governments to reform financial crises . and the social costs includes high unemployment rates the deterioration of the standard of living , as well as high poverty rates .

**keys words:** Financial crises  
economic costs social costs

## المخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مختلف التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تنجر عن الأزمات المالية حيث تظهر التكاليف الاقتصادية للأزمات المالية في شكل انخفاض وخسائر في الإنتاج ، تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، ارتفاع معدلات التضخم ، انخفاض حجم الصادرات و الاحتياطات الدولية ، نقص التمويل بالإضافة إلى التكاليف المالية التي تتحملها الحكومات في سبيل إصلاح الأزمات المالية ، أما التكاليف الاجتماعية فتتمثل أهمها في ارتفاع معدلات البطالة تدهور المستوى المعيشي لأفراد المجتمع بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر .

**الكلمات المفتاحية:** الأزمات المالية ، التكاليف الاقتصادية ، التكاليف الاجتماعية .

## مقدمة

على مر القرون الماضية تعرضت العديد من الدول على اختلاف أنواعها المتقدمة و النامية منها إلى أزمات مالية اختلفت في حدتها و مداها تبعا للظروف الهيكلية و المؤسسية التي واجهت هذه البلدان ، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة ( 1980-1999 ) قد تعرضت أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية و اضطرابات مالية حادة ، كما أن وتيرة تلك الأزمات قد تكررت و تلاحقت عالميا لتشمل العديد من دول شرق آسيا ، روسيا و أمريكا اللاتينية ، و تعنى الأزمات المالية بالكثير من الاهتمام نظرا لأنها ظاهرة مثيرة للقلق تبعا لآثارها الجد سلبية ، الحادة و الخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي و السياسي للدول المعنية ، فهذه الأزمات يترتب عليها عادة تكاليف باهضة تتحملها الدول في سبيل إعادة الأمور إلى مسارها الطبيعي دون أن ننسى النتائج السلبية التي تخلفها هذه الأزمات خاصة على المسويين الاقتصادي و الاجتماعي . و بناء على ما سبق تظهر لنا إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

ما هي مختلف التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية التي تخلفها الأزمات المالية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية اخترنا أن نشارك بهذه الورقة البحثية الموسومة بـ **التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية للأزمات المالية** و هذا عبر الوقوف عند المحاور التالية:

**المحور الأول:** مدخل حول الأزمات ؛

**المحور الثاني:** مفهوم الأزمات المالية و أسبابها ؛

**المحور الثالث:** لمحة تاريخية عن الأزمات المالية و نتائجها ؛

**المحور الرابع:** التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية للأزمات المالية .

## المحور الأول: مدخل حول الأزمات

الأزمة ظاهرة طبيعية إنسانية و هي جزء من نسيج الحياة عرفت منذ العصور القديمة للإنسان ، فما هو مفهوم هذه الأزمة ، ما هي خصائصها و فيما تتمثل أسبابها .

### 1- مفهوم الأزمة و خصائصها

الأزمة مفهوم يعد قديم اصطلاحا و استخداما و هو يختلف حسب المجال الذي تكون فيه ، ففي المجال الإداري تعرف الأزمة على أنها موقف محدد يهدد مصالح المنشأة و صورتها أمام الجماهير مما يستدعي اتخاذ قرارات سريعة لتصويب الأوضاع حتى تعود إلى مسارها الطبيعي<sup>1</sup>، كما تعرف أيضا على أنها موقف يواجه متخذ القرار يفقد فيه القدرة على السيطرة عليه أو على اتجاهاته المستقبلية ، تتلاحق فيه الأحداث و تتشابك الأسباب بالنتائج

<sup>1</sup>: علاء درويش و مرهف الإبراهيم ، دور العلاقات العامة في مواجهة الأزمات ، 2010/2009 ، ص: 03 .

1 هذا كان مفهوم الأزمة من الناحية الإدارية ، أما عن مفهومها من الناحية العسكرية و السياسية فهي تعرف على أنها اللحظة الفاصلة و الحرجة بين السلم و الحرب عند تآزم العلاقات بين الدول إذ تنشأ الأزمة في ظل حالة من التوتر ، ضعف الثقة و عدم الاستقرار و هي تستمد أسبابها من صراعات الماضي التي تتحول إلى نزاعات في الحاضر<sup>2</sup> ، كما تعرف أيضا في هذا المجال على أنها تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة حرب حقيقية و لكن يحوي بين طياته بدرجة كبيرة احتمالية نشوب تلك الحرب<sup>3</sup> .

أما عن الأزمة من الناحية الاجتماعية فهي تعرف على أنها خلل و عدم توازن في عناصر النظام الاجتماعي في ظل حالات من التوتر ، القلق و الشعور بالعجز لدى الأفراد و عدم القدرة على إقامة علاقات إنسانية و اجتماعية و ظهور قيم و معايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة<sup>4</sup> ، و عن مفهومها من الناحية الاقتصادية فهي عبارة عن اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في واحد من الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان ، و تطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من عدم التوازن بين العرض و الطلب<sup>5</sup> .

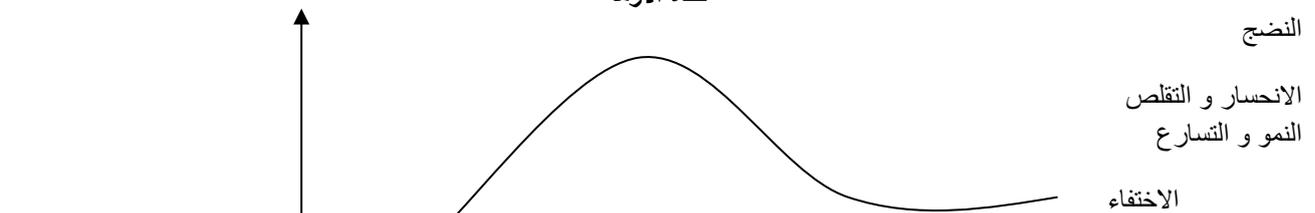
ما يمكن أن نلاحظه من خلال التعارف السابقة أنها و إن اختلفت من حيث المضمون إلا أنها تصب في نفس السياق و هو أن الأزمة هي عبارة عن ظرف طارئ غير اعتيادي يأتي بصورة مفاجئة و بأسباب مبهمة ليجتاح الفرد ، المنظمة ، المجتمع أو الدولة ككل و يهدد قدرتهم على البقاء و هذا نظرا لنتائج السلبية ، و يمكن أن نلخص أهم خصائص الأزمة فيما يلي<sup>6</sup>:

- عنصر المفاجأة العنيفة عند انفجارها: و إن كانت تسبقها بعض المقدمات ؛
- نقص المعلومة و عدم دقتها: فلا يعرف حجمها كما لا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف معها ؛
- تصاعد الأحداث: فتوالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة و على صاحب القرار أيضا ؛
- فقدان السيطرة: إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار و توقعاته ؛
- حالة الذعر: حيث تصدر ردود أفعال من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة ؛
- غياب الحل الجذري و السريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري فضلا عن غياب هذا الحل الجذري أصلا ؛
- التعقيد ، التشابك و التداخل في عناصرها ، أسبابها و قوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها ؛
- الدخول في دائرة المجاهيل المستقبلية التي يصعب معرفتها أو حسابها بدقة .

## 2- مراحل الأزمة

هناك من الأزمات ما يصعب التنبؤ بمراحلها و هناك أخرى التي يمكن رصد مؤشراتها و متابعتها ، و عموما تختلف مراحل الأزمة باختلاف طبيعتها لذا نجد تباين في النماذج التي تناولت مراحل الأزمة ، و قد اخترنا أن نعتمد على المراحل الأكثر شيوعا و استخدامها من قبل الباحثين و التي يطلق عليها اسم دورة حياة الأزمة و التي نوضحها من خلال الشكل رقم 01 .

الشكل رقم 01: دورة حياة الأزمة  
حدة الأزمة



- 1: أحمد محسن الخضيرى ، إدارة الأزمات ( منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي و الوحدة الاقتصادية ) ، مكتبة مدبولي مصر ، 1993 ، ص: 53 .
- 2: محمد عبد الهادي إيثار ، استراتيجية إدارة الأزمات ( تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي ) ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة بغداد ، العدد 64 ، المجلد 17 ، ديسمبر 2011 ، ص: 49 .
- 3: عبد العزيز عبد النعم خطاب ، إدارة الأزمات الأمنية ، مصر ، 2003 ، ص: 08 .
- 4: علي بن هلهول الرويلي ، الأزمات ( تعريفها ، أبعادها و أسبابها ) ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011 ، ص: 04 .
- 5: محمد الطاهر عبد الباري و عبد العزيز علي مرزوق ، مدخل لتحسين إدارة خدمات الحج ، متاح على: <http://www.minshawi.com> ، تاريخ الاطلاع: 2015/09/25 .

6: لعلى بن صالح حناشي ، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة و البعيدة ، ص: 03 .

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: حامد الحدراوي و كرار الخفاجي ، أسباب نشوء الأزمات و إدارتها (دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي ) ، مجلة الكوفة ، العدد 05 ، ص: 196 .

كما هو موضح في الشكل أعلاه فإن مراحل دورة حياة الأزمة تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- **مرحلة ميلاد الأزمة:** تبدأ على شكل إحساس مبهم و ينذر بوجود شيء يلوح في الأفق مجهول المعالم الاتجاه و الحجم ، و الأزمة غالبا لا تنشأ من فراغ و إنما هي نتيجة لمشكلة ما لم يتم معالجتها ، و هذه المرحلة تتطلب من متخذ القرار تنقيح الأزمة أي إفقادها مرتكزات النمو ثم تجميدها أو القضاء عليها ، و هي وليدة دون أدنى خسائر مادية أو بشرية و قبل وصولها للتصادم .
- **مرحلة النمو و التسارع:** نتيجة لعدم معالجة المرحلة الأولى في الوقت المناسب فإن الأزمة تأخذ في النمو من خلال محفزات أخرى تنمو من خلالها .
- **مرحلة النضج و الصدام:** تعد من أخطر مراحل الأزمة و من النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة إلا إذا قوبلت باللامبالاة من قبل متخذ القرار ، و عند نضج الأزمة يحدث الصدام .
- **مرحلة الانحسار و التقلص:** تبدأ الأزمة بالانحسار و التقلص نتيجة للصدام العنيف الذي تم اتخاذه و الذي يفقد الأزمة جزءا هاما من قوتها ، على أن هناك بعض الأزمات التي تتجدد لها قوة دفع أخرى عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه .
- **مرحلة الاختفاء و التلاشي:** تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها و لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها و ينتهي الاهتمام و الحديث عنها .

## 2- أنواع الأزمات

اقترح Gundel أربعة أنواع من الأزمات من خلال نموذجه الذي عبر عنه بـ مصفوفة الأزمة (Crisis Matrix) و الذي يعتمد على معيارين لتحديد نوع الأزمة هما: قابلية التنبؤ بالأزمة و إمكانية التأثير في الأزمة<sup>2</sup> كما هو موضح في الشكل رقم 02 .

الشكل رقم 02: دورة حياة الأزمة

قابلية التنبؤ بالأزمة	صعب	<u>الأزمات غير المتوقعة</u> -2-	<u>الأزمة الأساسية</u> -4-
	سهل	<u>الأزمات التقليدية</u> -1-	<u>الأزمات العنيفة</u> -3-
		سهل	صعب

المصدر: محمد عبد الهادي إيثار ، استراتيجية إدارة الأزمات ( تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي ) مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة بغداد ، العدد 64 ، المجلد 17 ، ديسمبر 2011 ، ص: 55 .

و فيما يلي سنقوم باستعراض المجالات الأربعة للأزمة التي تظهر في المصفوفة:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>: حامد الحدراوي و كرار الخفاجي ، أسباب نشوء الأزمات و إدارتها (دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي ) ، مجلة الكوفة العدد 05 ، ص: 196-197 .

<sup>2</sup>: Aline Pereira Pundrich et Dora Triki , les stratégies de RSE en temps de crise ( le contexte des crises intractables ) 8<sup>ème</sup> congrès de l'aderse , France , Mars 2011 , p: 13.

• **الأزمات التقليدية:** تقع في المربع الأول من المصفوفة هي قابلة للتنبؤ وإمكانية التأثير فيها معروفة و محددة ، و يحدث هذا النوع من الأزمات بسبب استخدام الأنظمة التكنولوجية الخطرة و ربما تلك المركبة بصورة خاطئة مثل أزمات انفجار المصانع الكيماوية .

• **الأزمات غير المتوقعة:** تقع في المربع الثاني من المصفوفة وهي أزمات نادرة الحدوث بحيث لا يمكن التنبؤ بها مقارنة بالأزمات التقليدية كحوادث الحرائق إلا أنها حساسة للتأثير فيها . يحدث هذا النوع بسبب استخدام الأنظمة التكنولوجية ذات الخصائص الشاذة أو بسبب الأنظمة الطبيعية وتنطوي على تهديد كبير بالخطر إلا أنه يمكن التأثير فيها . وعلى الرغم من صعوبة إجراء وتنفيذ التدابير الوقائية بسبب عدم القابلية على التنبؤ بحدوث الأزمة إلا أنه يمكن تقليل مخاطر الحدوث المتكرر لهذا النوع من الأزمات عن طريق الاستعداد الجيد من خلال تحسين تبادل المعلومات عن الأسباب قبل حدوث الأزمة .

• **الأزمات العنيفة:** هي أزمات يمكن توقع حدوثها إلا أنه من النادر التأثير فيها لكونها أزمات عنيدة وغير مرنة إذ يصعب السيطرة عليها وتوجيهها ، كالانفجارات التي تحصل في المفاعلات النووية ، الهزات الأرضية حوادث الازدحامات والتدافع في الملاعب والمناسبات. وتتخطى المخاطر والاضرار المصاحبة لها حدود ما تسببه الأزمات غير المتوقعة كما يصعب تجاوزها على الرغم من أن الخطر الناجم عنها يكون معروفا ومن السهل تحديده في الزمان والمجال والنوع ، ذلك أن الاستعداد والاستجابة والتدخل لعلاجها يكون صعبا أو أشبه بالمستحيل لصعوبة التأثير فيها . وينحصر التعامل والسيطرة على هذا النوع من الأزمات في إيجاد اجراءات غير تقليدية وغير معروفة ، تعتمد على دراسة وتفحص مستمرين للنظام المستخدم والتركيز على التوقع بهذه الأزمات بسبب صعوبة مواجهة هذه الأزمات . ولا بد من جهد مشترك على الصعيد الخارجي ولاسيما بالنسبة للدول والمنظمات التي تواجه مخاطر الأزمات العنيفة .

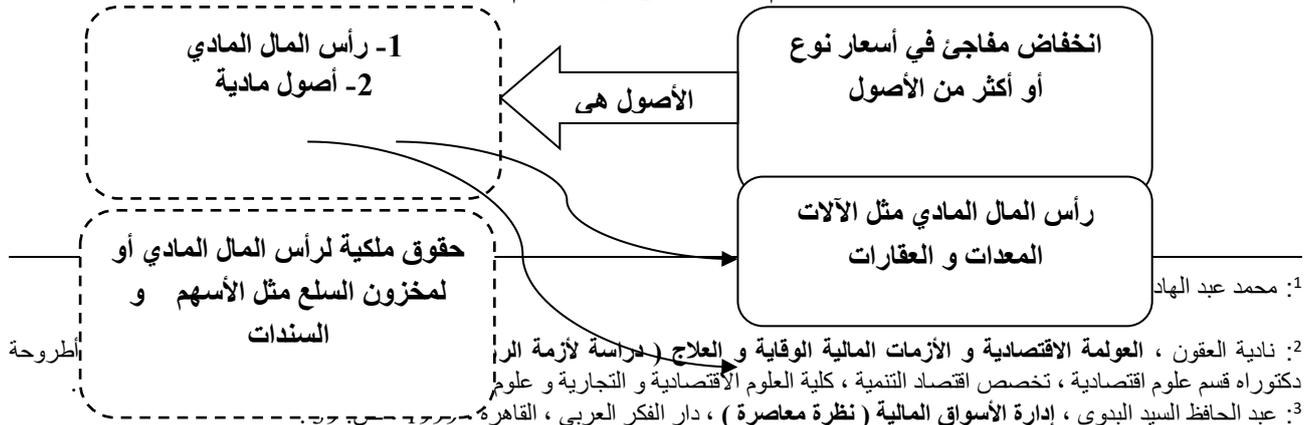
• **الأزمات التقليدية:** تمثل صنف الأزمات الأكثر خطورة وهي نادرة الحدوث ومجهولة كونها تجمع غياب القدرة على التنبؤ وامكانيات التأثير المقيدة مما يزودها باحتمالية تدميرية هائلة كالهجمات الارهابية . وتظهر بشكل سريع ومفاجيء إلا أنها تستمر لفترات طويلة ، وتمتاز بسرعة التغيير وضعف الخبرة وهذا هو التحدي الذي يكاد يكون من الصعب التغلب عليه . ويكون الاستعداد والاستجابة لمثل هذه الأزمات غير المعروفة وغير الكفؤة بسبب استحالة تقدير المؤشرات الضرورية للتحضير الى الأزمات الأساسية ، وخاصة الزمان ، المكان احتمالية الحدوث والجراءات المضادة المناسبة لذا من الصعب منع أو تحييد هذا النوع من الأزمات .

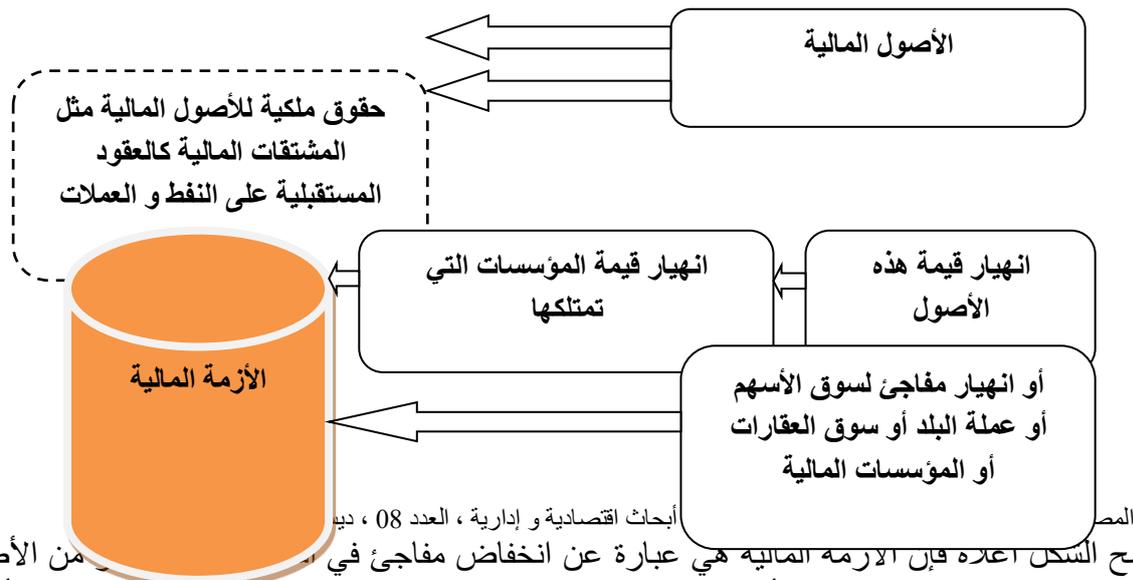
## المحور الثاني: مفهوم الأزمات المالية و أسبابها

### 1- مفهوم الأزمة المالية

ظهرت عبارة الأزمة المالية لأول مرة عند الكاتب " Comte de Las Cases " و ذلك عام 1823 ، و تتضمن الأزمات المالية عموما توليفات مختلفة من المشاكل النقدية ، المصرفية و مشاكل الديون و على هذا الأساس تعددت مفاهيمها مع تعدد أنواعها و أشكالها<sup>2</sup> ، فتعرف الأزمة المالية على أنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي<sup>3</sup> . و انطلاقا من الشكل رقم 3 يمكن أن نوضح أكثر مفهوم الأزمة المالية .

الشكل رقم 03: ملخص حول مفهوم الأزمة





كما يوضح الشكل أعلاه فإن الأزمة المالية هي عبارة عن انخفاض مفاجئ في قيمة الأصول من الأصول هذه الأخيرة التي تكون إما في شكل رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات أو في شكل أصول مالية التي هي عبارة عن حقوق ملكية لرأس المال العادي أو للمخزون السلعي مثل الأسهم وحسابات الإيداع ، أو تكون عبارة عن حقوق ملكية للأصول المالية والتي تسمى بالمشتقات المالية<sup>1</sup>.

## 2- أنواع الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى أربعة أشكال أساسية كما يلي:<sup>2</sup>

• **الأزمة المصرفية:** تظهر الأزمات المالية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع و بالتالي تحدث أزمة سيولة لدى هذا البنك ، و إذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في هذه الحالة أزمة مصرفية و عندما تتوفر الودائع لدى البنوك و ترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة اقتراض أو ما يسمى بأزمة إنتمان .

• **أزمة العملة ( أزمة ميزان المدفوعات ):** تحدث أزمة العملة عندما تتعرض عملة بلد ما إلى هجوم مضاربي شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً ، و هو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها و بالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة .

• **أزمة الأسواق المالية:** تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصادياً ب ظاهرة الفقاعة و التي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة شدة المضاربة ، و يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل ، و لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار و تصل إلى أدنى مستوياتها و يرافق ذلك حالات من الذعر و الخوف ، فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى .

• **أزمة الديون:** تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة و يحاولون تصفية القروض القائمة ، و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري ( خاص ) أو بدين سيادي ( عام ) ، و تتمثل المخاطر المتوقعة في توقف القطاع العام عن سداد التزاماته ، تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص أو في أزمة الصرف الأجنبي و من أمثلة ذلك أزمة المديونية لسنة 1982 في بلدان أمريكا اللاتينية<sup>3</sup>.

## 2- أسباب الأزمات المالية

لقد تظافرت جملة من الأسباب و الظروف و أحدثت معظم الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي و فيما يلي حصر لأهم هذه الأسباب .

1: وسيم حمدان ، إدارة الأزمات المالية ، ص: 03 .

2: فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية ، ص: 3-4 .

3: نادية العقون ، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية الوقائية و العلاج ( دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ) ، أطروحة دكتوراه قسم علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2013/2012 ، ص: 09 .

- 2-1/ عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** إن عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى اختلال مالي و إلى حدوث العديد من الأزمات المالية ، و من أهم المصادر المسببة للاضطرابات في الاقتصاد الكلي نجد:<sup>1</sup>
- التقلبات في شروط التبادل التجاري ، فعندما تتخفف شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالاستيراد و التصدير الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون .
  - التقلبات في أسعار الفائدة العالمية التي تعتبر أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية ، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل تمتد لتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية .
  - تعد التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي و التي كانت سببا مباشرا أو غير مباشرا لحدوث العديد من الأزمات المالية .
  - على المستوى المحلي نجد التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية و خصوصا الإئتمان ، و قد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من الدول .
- 2-2/ اضطرابات القطاع المالي:** إذ يشكل التوسع في الائتمان و التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج و انهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية ، إلى جانب الانفتاح الاقتصادي و التجاري و التحرير المالي غير الوقائي و غير الحذر بعد سنوات من الانغلاق و سياسات الكبت المالي بما في ذلك صغر حجم و دور القطاع المالي في الاقتصاد و عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي<sup>2</sup> .
- 2-3/ تشوّه نظام الحوافز:** لقد دلت التجارب العالمية على أن الإدارات العليا في المصارف و قلة خبرتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية ، و أن عملية تعديل هيكل المصرف و تدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات بحيث لم يحدث تغيير حقيقي في الإدارة و طريقة تقييمها و إدراستها لمخاطر الائتمان<sup>3</sup> .
- 2-4/ سياسات سعر الصرف:** يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية ، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي و حدوث أزمة العملة مثل حالة المكسيك و الأرجنتين<sup>4</sup> .

### المحور الثالث: لمحة تاريخية عن الأزمات المالية و نتائجها

- لقد شهد القرن العشرين العديد من الأزمات المالية أولها كانت أزمة 1866 و آخرها كانت الأزمة الأمريكية العالمية ، و فيما يلي سنقوم بعرض موجز لمختلف هذه الأزمات .
- 1-1/ أزمة عام 1866:** حيث تعرضت عدد من البنوك الانجليزية للإفلاس مما أدى إلى حدوث أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني ، و تعد هذه الأزمة من أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم<sup>5</sup> .
- 1-2/ أزمة عام 1929 ( أزمة الكساد الكبير ):** و التي تعد من أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي و أقواها أثرا ، و نتج عنها هبوط أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13% ، ثم توالى بعد ذلك انهيارات في أسواق المال لتمتد آثاره المدمرة على الجانب الحقيقي الأمريكي و ما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي ، و **من أهم نتائجها** نذكر امتداد آثارها إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب العديد من دول أوروبا الغربية ، فقدان شرعية القروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر و المعروف وفق مقولة دعه يعمل دعه يمر ، بالإضافة إلى إعادة النظر في ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي أكدته النظرية الكينزية<sup>6</sup> .
- 1-3/ أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين:** في ظل تحرير القطاع المالي و المصرفي و حرية حركة رؤوس الأموال ، توسعت البنوك التجارية العالمية في الاقتراض لحكومات دول العالم

1: الأزمات المالية ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 29 ، ماي 2004 ، ص: 04 .

2: نادية العقون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 17 .

3: سلسلة جسر التنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 08 .

4: نفس المرجع السابق و الصفحة .

5: كمال رزيق و فريد كورتل ، الأزمة المالية ( مفهومها ، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية ) ، ص: 04 .

6: ثريا الخزرجي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثرها في الاقتصاديات العربية ( التحديات و سبل المواجهة ) ، ص: 08 .

الثالث ، و قد اقترنت حركة التوسع في الاقتراض بتعثر تلك الحكومات و إعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون و خدمتها ، و **من أهم نتائج** هذه الأزمة هي محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية و قطاعها البنكي ، خضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي دون أن ننسى استمرار هذه الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي<sup>1</sup>.

**4-1/ أزمة عام 1987 ( أزمة الاثنين الأسود ):** شهدت أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987 أزمة تمثلت في الانخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية ، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع و توقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول<sup>2</sup>.

**5-1/ أزمة عام 1989:** بدأت آثار هذه الأزمة في شهر سبتمبر 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة و التجزئة بنسبة 9% ، 5% على التوالي ، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي ( البنك الاحتياطي الفدرالي ) عن تخفيض أسعار الفائدة ، و في 13 أكتوبر من نفس السنة انخفض مؤشر داوجونز ب 190 نقطة ، و في طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة كما أضاع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة<sup>3</sup>.

**6-1/ أزمة عام 1994 ( أزمة المكسيك ):** أدى ارتفاع أسعار الفائدة الذي نجم عن الإصلاحات الاقتصادية التي تقدم بها صندوق النقد الدولي و المتمثلة في خصصة المؤسسات ، رفع القيود على التجارة الخارجية إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية ، هذا الوضع أفضى إلى تهافت رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات و القيم المنقولة مما أدى إلى حدوث خلل في ميزان مدفوعات المكسيك ، و نظرا لاستقرار العملة المكسيكية ( البيزو ) توسع الائتمان المصرفي مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية ، فاضطرت الحكومة إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة مازاد من الأوضاع سوءا<sup>4</sup>.

**7-1/ أزمة عام 1997:** شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانتهاء عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة و التي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها ، و من أهم نتائجها تأثير ذلك على دول أخرى مثل الفلبين ، أندونيسيا ، كوريا الجنوبية و غيرها ، بالإضافة إلى تدخل مؤسسات الدولة و بصفة خاصة صندوق النقد الدولي<sup>5</sup>.

**8-1/ أزمة عام 2008 ( أزمة الرهن العقاري ):** نشأت هذه الأزمة من خلال بنوك الاستثمار التي تعمل خارج رقابة الاحتياطي الفدرالي ( البنك المركزي الأمريكي ) والتي ركزت بطريقة غير مبررة على الربح غير الطبيعي من خلال الإفراط في الإقراض دون القيام بالحد الأدنى لإدارة مخاطر الائتمان من حيث الاستعلام عن جدارة الائتمانية للعميل أي قدرته على الوفاء بأصل القرض وفوائده ، ومن ثم فقد وصلت فقاعة الرهن العقاري إلى ذروتها قبل الانهيار الكبير والذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة مع عدم قدرة المقترض على السد أصلا ومن هنا لم تستطع هذه البنوك استرداد أموالها فانزعت من المقترضين الضمانات التي كانت تتمثل في هذه الوحدات السكنية ، فزاد عرض هذه الوحدات مما أدى إلى انخفاض أسعارها وفقا لقانون العرض والطلب ، كما أن هذه الوحدات لم تكن ضامنة لأصل القرض فقط وإنما كانت ضامنة أيضا لأضعاف أضعافه من خلال ما يسمى بالتوريق والذي نعني به أن البنك المقترض الأول أصدر سندات بقيمة هذه الوحدات وباعها لمؤسسات نقدية أخرى بسعر فائدة أقل مما سيحصل عليه ، وهذه البنوك التي اشترت السندات باعتها بدورها لبنوك أخرى وهذا أكثر من 10 مرات ( دورات ) وقد مثل هذا استثمارا وهميا لا يرتبط بأصول حقيقية وبالتالي عندما حدث الانهيار استمرت توابعه في المؤسسات النقدية المختلفة داخل الاقتصاد الأمريكي وخارجه في باقي دول العالم وفي مقدمتها دول أوروبا وآسيا<sup>6</sup>، و من أهم نتائج هذه الأزمة نذكر الإفلاس المتواصل للكثير من البنوك المؤسسات العقارية و شركات التأمين ، تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية ، ارتفاع نسبة الديون العقارية بالإضافة إلى تراجع كبير في نسبة نمو الدول الصناعية .

1: كمال رزيق و فريد كورتل ، مرجع سبق ذكره ، ص:ص 4-5 .

2: لعلى بن صالح حناشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 05 .

3: فريد كورتل ، مرجع سبق ذكره ، ص: 06 .

4: لعلى بن صالح حناشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 05 .

5: كمال رزيق و فريد كورتل ، مرجع سبق ذكره ، ص: 05 .

6: لعلى صالح حناشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 07 .

## المحور الرابع: التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للأزمات المالية

مما لاشك فيه أن الأزمات المالية يترتب عليها تكاليف و هذا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي سنحاول فيما يلي حصر هذه التكاليف .

1-4/ التكاليف الاقتصادية للأزمات المالية: تتمثل أهم التكاليف الاقتصادية التي تنجر عن الأزمات المالية في خسائر في شكل تراجع في الإنتاج و أخرى تكاليف تتحملها الدول لتصحيح هذه الأزمات المالية بالإضافة إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، ارتفاع معدلات التضخم ، انخفاض حجم الصادرات و الاحتياطات الدولية ، زيادة الديون المشكوك فيها و نقص التمويل ، و نوضح من خلال الجدول الموالي نسبة القروض المشكوك في تحصيلها ، الخسائر المتراكمة في الإنتاج و تراجع الإنتاج في دول مختارة و هذا خلال أزمات مالية مختلفة تزامنت و الفترة ( 1981-2002 ) .

الجدول رقم 01: تكاليف الأزمات المالية للفترة (1981-2002) في دول مختارة

البلد	بداية الأزمة	نسبة القروض المشكوك في تحصيلها في قلب الأزمة	الخسائر المتراكمة في الإنتاج	تراجع الإنتاج في قلب الأزمة
الأرجنتين	2001	20.1	42.7	-10.9
الشيلي	1981	35.6	92.4	-13.6
الصين	1998	20.0	36.8	+7.6
كوريا	1997	35.0	50.1	-6.9
فنلندا	1991	13.0	59.1	-6.2
هنغاريا	1991	23.0	-	-11.9
أندونيسيا	1997	32.5	67.9	-13.1
اليابان	1997	35.0	17.6	-2.0
المكسيك	1994	18.9	4.0	-6.2
النرويج	1991	16.4	0.0	-2.8
بولونيا	1992	24.0	-	-2.0
رومانيا	1990	30.0	-	-12.9
روسيا	1998	40.0	0.0	-5.3
السويد	1991	13.0	0.0	+0.7
تايلاند	1997	33.0	97.7	-10.5
تركيا	2000	27.6	5.4	-5.7
أوروغواي	2002	36.3	28.8	-11.0

Source: Robert Boyer , *finance et économie pour un contrôle social de la finance et de ses innovations* , séminaire Louvain la neuve , 23 Avril 2012 , p: 30 .

كما يوضح الجدول أعلاه فإن مختلف الدول التي تعرضت لأزمات مالية قد تراجع الإنتاج فيها كما أنها تكبدت خسائر معتبرة في الإنتاج ، و نذكر على سبيل المثال الأرجنتين التي تعرضت لأزمة مالية في سنة 2001 إثر عدم قدرة البنوك بها على الوفاء بالتزاماتها و قد تراجع الإنتاج بها بنسبة 10.9% كما أن قيمة العملة قد تدهورت فيها بنسبة 30% ، أما الشيلي و التي تعرضت لأزمة مالية خلال سنة 1981 فقد انخفض الإنتاج فيها بنسبة 13.6% و نفس الأمر حدث مع معظم الدول المدرجة في الجدول أعلاه . و نستعرض من خلال الجدول الموالي تكاليف الأزمات المالية ( المصرفية و النقدية ) ممثلة بخسائر الإنتاج .

الجدول رقم 02: تكاليف الأزمات المالية ( النقدية و المصرفية ) الممثلة بالخسارة في الإنتاج

نوع الأزمة	عدد الأزمات	متوسط الوقت اللازم للإصلاح بالسنوات	الخسارة الإجمالية للإنتاج لكل أزمة كنسبة من الناتج المحلي
أزمة العملة:	158	1.6	4.3
الأزمة المصرفية	54	3.1	11.6
أزمة العملة و الأزمة	32	3.2	14.4

**المصرفية معاً:**

المصدر: جميل هيل عجمي ، الأزمات المالية ( مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة ) ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 العدد 01 ، 2003 ، ص: 295 .

تصل خسائر الإنتاج الإجمالية لكل أزمة نقدية إلى 4.3% و يعاود الإنتاج سيره الطبيعي بعد مرور سنة و نصف ، و لكن هذه الخسائر تزيد في حالة الأزمات النقدية الشديدة بحيث تصل مدة إصلاح النمو في الناتج لكل أزمة ما يزيد عن سنتين و تكاليف التصحيح تصل إلى 8.25% من الناتج المحلي الإجمالي ، أما الأزمة المصرفية فهي أكثر تكلفة من الأزمة النقدية و بالمتوسط يعود الإنتاج إلى اتجاهه الطبيعي بعد ثلاث سنوات من حدوث الأزمة المصرفية و تصل متوسط الخسارة الإجمالية في الإنتاج إلى 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>، أما في حالة حدوث الأزمات معاً ( النقدية و المصرفية ) خلال نفس السنة فإن الخسارة الإجمالية تكون أكبر كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث تصل إلى 14.4% من الناتج المحلي الإجمالي ، و بعد مرور ثلاث سنوات على حدوث الأزمات يعاود الإنتاج سيره الطبيعي .

الجدول رقم 03: تكاليف الأزمات المالية ( النقدية و المصرفية ) الممثلة بالخسارة في الإنتاج

في الأقطار الصناعية و الأسواق الناشئة

نوع الأزمة	عدد الأزمات	متوسط الوقت اللازم للإصلاح بالسنوات	الخسارة الإجمالية للإنتاج لكل أزمة كنسبة من الناتج المحلي
أزمة العملة: الأقطار الصناعية الدول الناشئة	42	1.9	3.1
	116	1.5	4.8
الأزمة المصرفية: الأقطار الصناعية الدول الناشئة	12	4.1	10.2
	42	2.8	12.1
أزمة العملة و الأزمة المصرفية معاً: الأقطار الصناعية الدول الناشئة	6	5.8	17.6
	26	2.6	13.6

المصدر: جميل هيل عجمي ، الأزمات المالية ( مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة ) ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 العدد 01 ، 2003 ، ص: 295 .

كما يوضح الجدول رقم 03 فإن الزمن اللازم لإصلاح الأزمة المصرفية هو أقصر في الأسواق الناشئة عنه في الأقطار الصناعية ( 4.1 بالنسبة للأسواق الناشئة أي 4 سنوات و شهر مقابل 2.8 للأقطار الصناعية بمعنى سنتين و 9 أشهر ) ، و نفس الأمر بالنسبة للأزمة النقدية التي يتطلب إصلاحها سنة و 10 أشهر بالنسبة للأقطار الصناعية و سنة و 6 أشهر بالنسبة للأسواق الناشئة ، في حين نجد أن الخسارة الإجمالية في الإنتاج هي أكبر في الأقطار الصناعية عنها في الأسواق الناشئة ( 17.6% من الناتج المحلي بالنسبة للأقطار الصناعية مقابل 13.6% من الناتج المحلي بالنسبة للأسواق الناشئة ) .

أما عن تكاليف إعادة تصحيح الأزمات فهي مرتفعة في الأسواق الناشئة مقارنة بأسواق الدول الصناعية و عدا إسبانيا فإن هذه تكاليف إعادة تصحيح الأزمة المصرفية في الأقطار الصناعية تصل إلى نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي و هي أقل من تكاليف التصحيح في الأسواق الناشئة البالغة 12% ، في حين تصل تكاليف الأزمة النقدية في البلدان الصناعية إلى نسبة 3% من الناتج المحلي مقابل 4.8% من الناتج المحلي في الأسواق الناشئة<sup>2</sup> .

**4-2/ التكاليف الاجتماعية للأزمات المالية:**

إن تحسين رفاهية الإنسان هي محور أساسي من محاور حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية ، و قد أثرت الأزمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي على مر السنوات الماضية من إمكانية حصول الفرد على العمل ، الغذاء الميسور التكلفة ، السكن ، الماء و مختلف الضروريات الأساسية الأخرى ، فعمليات الإنقاذ

<sup>1</sup>: جميل هيل عجمي ، الأزمات المالية ( مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة ) ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 العدد 01 ، 2003 ، ص: 294 .

<sup>2</sup>: جميل هيل عجمي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 294 .

المصرفي وتدابير التقشف على نطاق واسع التي عقت الأزمات المالية قد أدت إلى خفض النفقات الحكومية على حقوق الإنسان ، التنمية و الرعاية الاجتماعية<sup>1</sup> ، و عليه يمكن حصر أهم التكاليف الاجتماعية للأزمات المالية فيما يلي:

- ارتفاع معدلات البطالة ؛
- تراجع مستوى الرعاية الاجتماعية و الخدمات العامة المقدمة بسبب تراجع الإنفاق على هذا الجانب ؛
- ارتفاع معدلات الفقر المطلق و الذي لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى ارتفاع معدلات فقر الرفاهية حيث أن هناك فئات واسعة من سكان الدول الرأسمالية الذين تعودوا على العيش في رفاهية لما يزيد عن ربع قرن من الزمن ؛
- التأثير على الفئات المحرومة مثل الفقراء ، الأشخاص ذوي الإعاقة ، المهاجرين و اللاجئين .

## الخاتمة

بناء على الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى نتيجة أساسية مفادها أن الأزمات المالية تهدد و بشكل كبير كل من الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للدول التي تلحق بها ، ففي ظل هذه الأزمات يتجه الاقتصاد العالمي نحو الركود و الكساد حيث تتراجع المؤسسات المالية و البنوك عن القيام بعمليات التمويل و الإقراض و هذا بدوره سيحد من عمليات الاستثمار و بالتالي تراجع الإنتاج بالإضافة إلى تراجع الطلب على الكثير من المواد و المنتجات ، ما يجعل الحكومات عاجزة عن تنفيذ سياساتها التنموية كما أنه يؤدي إلى تراجع مستويات الدخل القومي ، بعبارة أخرى تدهور الأوضاع الاقتصادية ، من جهة أخرى تدهور هذه الأخيرة (الأوضاع الاقتصادية) يؤثر على الجانب الاجتماعي من خلال ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لفقدان الكثير من العمال لمناصب عملهم تراجع مستوى الرفاهية و قدرة الأفراد على الإنفاق بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر .

<sup>1</sup>: الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان و الأزمة المالية ، متاح على: <http://www.ohchr.org>، تاريخ الإطلاع: 2015/08/21 .

## قائمة المراجع

- 1- أحمد محسن الخضيرى ، إدارة الأزمات ( منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي و الوحدة الاقتصادية ) ، مكتبة مدبولي مصر ، 1993 .
- 2- محمد عبد الهادي إيثار ، استراتيجية إدارة الأزمات ( تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي ) ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة بغداد ، العدد 64 ، المجلد 17 ، ديسمبر 2011 .
- 3- عبد العزيز عبد المنعم خطاب ، إدارة الأزمات الأمنية ، مصر ، 2003 .
- 4- علاء درويش و مرهف الإبراهيم ، دور العلاقات العامة في مواجهة الأزمات ، 2010/2009 .
- 5- علي بن هلهول الرويلي ، الأزمات ( تعريفها ، أبعادها و أسبابها ) ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011 .
- 6- محمد الطاهر عبد الباري و عبد العزيز علي مرزوق ، مدخل لتحسين إدارة خدمات الحج ، متاح على: <http://www.minshawi.com> ، تاريخ الاطلاع: 2015/09/25 .
- 7- لعلى بن صالح حناشي ، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة و البعيدة .
- 8- حامد الحدراوي و كرار الخفاجي ، أسباب نشوء الأزمات و إدارتها ( دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي ) ، مجلة الكوخة العدد 05 .
- 9- نادية العقون ، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية الوقائية و العلاج ( دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ) ، أطروحة دكتوراه قسم علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2013/2012 .
- 10- عبد الحافظ السيد البيدي ، إدارة الأسواق المالية ( نظرة معاصرة ) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1999 .
- 11- عبد الله شحاتة ، الأزمة المالية ( المفهوم و الأسباب ) .
- 12- وسيم حمدان ، إدارة الأزمات المالية .
- 13- فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية .
- 14- نادية العقون ، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية الوقائية و العلاج ( دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ) ، أطروحة دكتوراه قسم علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2013/2012 .
- 15- الأزمات المالية ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 29 ، ماي 2004 .
- 16- كمال رزيق و فريد كورتل ، الأزمة المالية ( مفهومها ، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية ) .
- 17- ثريا الخزرجي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثرها في الاقتصاديات العربية ( التحديات و سبل المواجهة ) .
- 18- جميل هيل عجمي ، الأزمات المالية ( مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة ) ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 العدد 01 2003 .
- 19- الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان و الأزمة المالية ، متاح على: <http://www.ohchr.org> ، تاريخ الإطلاع: 2015/08/21 .
- 20- صالح مفتاح ، الأزمة المالية العالمية ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 08 ، ديسمبر 2010 .
- 21-Robert Boyer , **finance et économie pour un contrôle social de la finance et de ses innovations** séminaire Louvain la neuve , 23 Avril 2012 .
- 22-Aline Pereira Pundrich et Dora Triki , **les stratégies de RSE en temps de crise ( le contexte des crises intraitables** 8<sup>ème</sup> congrès de l'aderse , France , Mars 2011 .